



والذكر من الرضاعة واحدة استبان حقة ابنه با حوطه وامه ولا ذكر للذكر من الرضاعة وام عمته وام خاله وحالته  
 فان اتى الاولين موطوءة الصبح والآخرين موطوءة الحالكس ولا ذكر للذكر من الرضاعة للرجل متعلق بالمستثنى في قوله  
 الام اخته الا في حق من شابه النسبة المذكورة لا يحرم للرجل اذا كانت من الرضاعة ومثل اخت خيمه تطلقا اي كوزان  
 يتزوج الرجل باخت خيمه من الرضاعة كما يجوز ان يتزوج باخت خيمه من النسب لان من الاب اذا كانت له اخت من امهاز لا ينفذ  
 من ابها من غيرها ولا صل بين رضى امرأه لانها اخوان من الرضاعة سواء ارضعتها في زمان واحد او في زمان مختلف  
 متتابع وسواء ارضعتها من ثدي واحد او احدهما من ثدي والآخر من آخر مخلوقاته وكذا باحث لا يثبت على ابنه با حكم  
 الرضاعة فان الرضعة ما ثبت بطريق الكفرية بوطء شبهة اجزئية والاصل فيه المرضعة ثم يعقود اليها ولا يراه ولا يراه بين الرضعات  
 والاولاد ولا اقل الرضاعة فلا يعقود اليها ولا يراه ولا يراه بين الرضعات ولو لم يرضعها لانها ايضا اخوان وولد ولها  
 لانه ولا يراه ولا يحرم اي يوجب التحريم لمن البكر لانه سلبه شو والقوة فنبت بشبهته المرضعة كمن غيره من ان والدة البنية  
 لا يراه بل يرضعها كذا يحرم ايضا لمن المرأة الحامل طوما ودوا واولين امرأه لعرض اولين شاه اذا غلبت لمن  
 المراد من غير انما العظم والشم واشتراك العظم وهو المعتبر في الباب لا في التحريم كحامله بل يطعم هذا على اطلاع قول ابن حنبل لان  
 الرضعة طاهرة وغيره عندنا اذا كان للثمن غالبا ولم تستثنى بالتحريم بشرط القدوري على قول ابن حنبل وكذا الطعام  
 مستباحا كغيره في هذا اذا لم يتقاطر اللبن عند حمل اللقحة فان تقاطرت به الحرة وقيل لا يثبت بكم حاله واليه  
 ما لا يثبت لانه الحريم هو الصبي وكذا الرضعة والابن والرجل ولا يثبتها اذا احتقن بدها بل ينصبها الى الرجل  
 لما لا يثبت لمن حنيفة فان اللبن لا يقصور الا للرضع وما لا يقصور الا للرضع وانما الاحتقان بدها فكل ان النسبة لا يوجب  
 والتحريم باعتبارها وانما يوجب بالقدرة وهو من الاعلى لا الاسفل ارضعت فمهرتها حرمها يعني اذا كان تحت رجل صغيرة  
 كبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمها عليه لانه يصير جامعا بين الام والبنت رضاعا ولا يحرم للكبيرة ان لم توطأ  
 بالفرقة حاشا من قبلها قبل الرضوع بها حتى لو لم يجز من قبلها بان كانت مكروهة او نانية فانرضعها الصغيرة او اخذ رجل  
 منها ما حرم بالصغيرة وان كانت الكبيرة مجنونة فلها نصف المهر لعدم اضافة الفرقة اليها وللصغيرة نصفه اي نصف المهر  
 ان الفرقة قبل الرضوع لان قبلها اول اربعة لا ارضعها ويرجع اي الزوج يباي يرضعها على الرضعة ان تعزرت الف  
 والاقوال التي يكون فاعتدت وتزوجت او حبلت وارثت حكمه من الاول حتى تلد يعني امرأة لها من الرضعة فطلقها وتزوجت  
 ما حرم من موزن اللبن فان تزوجت من الاول حتى تلد عندنا حنيفة فان ولدت فاللبن يكون من ثلث لانه كان من الاقرس  
 من ثلث والحكماني يوزن من الثلث بالرضع بالاشكال ارضعتها اجنبية على النكاح حرمها حتى رجله امرأته من نسيقان فارضعتها  
 امرأة اجنبية على النكاح حرمها على النكاح وصارتا اختين واجبه بينهما نكاحا حرام قال رجل مشرك الى امرأته هذه نسبيتم  
 رضى من اوله حتى لا تزوج لانه اقربا بحرمه فخلط مكان ممدودا فخرق عند الرجلان بينه وبين فلانة رضاعا فيمن يكره  
 حرمه من اوله حتى لا تزوج لانه اقربا بحرمه فخلط مكان ممدودا فخرق عند الرجلان بينه وبين فلانة رضاعا فيمن يكره

والاكثر من الرضاعة واحدة استبان حقة ابنه با حوطه وامه ولا ذكر للذكر من الرضاعة وام عمته وام خاله وحالته  
 فان اتى الاولين موطوءة الصبح والآخرين موطوءة الحالكس ولا ذكر للذكر من الرضاعة للرجل متعلق بالمستثنى في قوله  
 الام اخته الا في حق من شابه النسبة المذكورة لا يحرم للرجل اذا كانت من الرضاعة ومثل اخت خيمه تطلقا اي كوزان  
 يتزوج الرجل باخت خيمه من الرضاعة كما يجوز ان يتزوج باخت خيمه من النسب لان من الاب اذا كانت له اخت من امهاز لا ينفذ  
 من ابها من غيرها ولا صل بين رضى امرأه لانها اخوان من الرضاعة سواء ارضعتها في زمان واحد او في زمان مختلف  
 متتابع وسواء ارضعتها من ثدي واحد او احدهما من ثدي والآخر من آخر مخلوقاته وكذا باحث لا يثبت على ابنه با حكم  
 الرضاعة فان الرضعة ما ثبت بطريق الكفرية بوطء شبهة اجزئية والاصل فيه المرضعة ثم يعقود اليها ولا يراه ولا يراه بين الرضعات  
 والاولاد ولا اقل الرضاعة فلا يعقود اليها ولا يراه ولا يراه بين الرضعات ولو لم يرضعها لانها ايضا اخوان وولد ولها  
 لانه ولا يراه ولا يحرم اي يوجب التحريم لمن البكر لانه سلبه شو والقوة فنبت بشبهته المرضعة كمن غيره من ان والدة البنية  
 لا يراه بل يرضعها كذا يحرم ايضا لمن المرأة الحامل طوما ودوا واولين امرأه لعرض اولين شاه اذا غلبت لمن  
 المراد من غير انما العظم والشم واشتراك العظم وهو المعتبر في الباب لا في التحريم كحامله بل يطعم هذا على اطلاع قول ابن حنبل لان  
 الرضعة طاهرة وغيره عندنا اذا كان للثمن غالبا ولم تستثنى بالتحريم بشرط القدوري على قول ابن حنبل وكذا الطعام  
 مستباحا كغيره في هذا اذا لم يتقاطر اللبن عند حمل اللقحة فان تقاطرت به الحرة وقيل لا يثبت بكم حاله واليه  
 ما لا يثبت لانه الحريم هو الصبي وكذا الرضعة والابن والرجل ولا يثبتها اذا احتقن بدها بل ينصبها الى الرجل  
 لما لا يثبت لمن حنيفة فان اللبن لا يقصور الا للرضع وما لا يقصور الا للرضع وانما الاحتقان بدها فكل ان النسبة لا يوجب  
 والتحريم باعتبارها وانما يوجب بالقدرة وهو من الاعلى لا الاسفل ارضعت فمهرتها حرمها يعني اذا كان تحت رجل صغيرة  
 كبيرة فارضعت الكبيرة الصغيرة حرمها عليه لانه يصير جامعا بين الام والبنت رضاعا ولا يحرم للكبيرة ان لم توطأ  
 بالفرقة حاشا من قبلها قبل الرضوع بها حتى لو لم يجز من قبلها بان كانت مكروهة او نانية فانرضعها الصغيرة او اخذ رجل  
 منها ما حرم بالصغيرة وان كانت الكبيرة مجنونة فلها نصف المهر لعدم اضافة الفرقة اليها وللصغيرة نصفه اي نصف المهر  
 ان الفرقة قبل الرضوع لان قبلها اول اربعة لا ارضعها ويرجع اي الزوج يباي يرضعها على الرضعة ان تعزرت الف  
 والاقوال التي يكون فاعتدت وتزوجت او حبلت وارثت حكمه من الاول حتى تلد يعني امرأة لها من الرضعة فطلقها وتزوجت  
 ما حرم من موزن اللبن فان تزوجت من الاول حتى تلد عندنا حنيفة فان ولدت فاللبن يكون من ثلث لانه كان من الاقرس  
 من ثلث والحكماني يوزن من الثلث بالرضع بالاشكال ارضعتها اجنبية على النكاح حرمها حتى رجله امرأته من نسيقان فارضعتها  
 امرأة اجنبية على النكاح حرمها على النكاح وصارتا اختين واجبه بينهما نكاحا حرام قال رجل مشرك الى امرأته هذه نسبيتم  
 رضى من اوله حتى لا تزوج لانه اقربا بحرمه فخلط مكان ممدودا فخرق عند الرجلان بينه وبين فلانة رضاعا فيمن يكره  
 حرمه من اوله حتى لا تزوج لانه اقربا بحرمه فخلط مكان ممدودا فخرق عند الرجلان بينه وبين فلانة رضاعا فيمن يكره

على ان الرضعة قد يكون بال...

